عن قرب

مكونات النمو

منذ عام ١٩٥٠ تمكن ١٣ اقتصادا من النمو بمعدل متوسط يبلغ ٧ بالمائة أو أكثر على مدى ٢٥ سنة متصلة على الأقل. فكيف فعلت ذلك؟ والأهم بدرجة أكبر، هل يمكن تكرار مثل هذا النمو المرتفع فى بلدان أخرى على أساس مستدام؟ لقد كان هذان السؤالان هما اللذين اهتدى بهما على مدى سنتين عمل لجنة النمو والتنمية التى تضم قادة من دوائر الأعمال والحكومات والعالم الأكاديمي، منهم اثنان من الحاصلين على جائزة نوبل.

التنوع والانخراط

النمو السريع المستدام ليس بمعجزة – إنه متيسر للبلدان النامية طالما التزم قادتها به واستفادت من الفرص التى يوفرها الاقتصاد العالمي. وتشمل قصص النجاح الثلاث عشرة التى حددتها اللجنة (انظر الجدول) النماذج الآسيوية المعهودة، غير أن القائمة بغير ذلك متنوعة جدا من حيث الحجم، والموارد التى تهبها الطبيعة، والنظام السياسي.

وحيث إن الاقتصادات تستطيع أن تتعلم بأسرع مما تستطيع أن تخترع، فإن البلدان النامية تستطيع أن تلحق بغيرها من خلال النمو الأسرع بكثير مما شهدته البلدان الصناعية الحالية عندما كانت تخلق روافعها الإنمائية. واللحاق، حتى بمعدلات مرتفعة، عملية طويلة الأجل تستغرق جيلين أو أكثر.

والانخراط فى الاقتصاد العالمى عنصر حاسم بالنسبة للنجاح يمكِّن البلدان النامية من استيراد المعارف والتكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق، وتوليد قطاع تصدير قوي، وهو ما يعتبر مهما بشكل خاص فى مراحل النمو المبكرة.

النمو المرتفع المستدام فى البلدان النامية ظاهرة فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

الاقتصاد	فترة النمو المرتفع	نصيب الفرد من الدخل فى بداية فترة النمو	نصيب الفرد من الدخل فى عام ٢٠٠٥ [1]
بوتسوانا	١٩٦٠–٢٠٠٥	٢١٠	٣٨٠٠
البرازيل	١٩٥٠–١٩٨٠	٩٦٠	٤٠٠٠
الصين	١٩٦١–٢٠٠٥	١٠٥	١٤٠٠
إقليم هونغ كونغ الإدارى الخاص التابع للصين	١٩٦٠–١٩٩٧	٣،١٠٠	٢٩٩٠٠
إندونيسيا	١٩٦٦–١٩٩٧	٢٠٠	٩٠٠
اليابان	١٩٥٠–١٩٨٣	٣،٥٠٠	٣٩٦٠٠
كوريا	١٩٦٠–٢٠٠١	١،١٠٠	١٣٢٠٠
ماليزيا	١٩٦٧–١٩٩٧	٧٩٠	٤٤٠٠
مالطا	١٩٦٣–١٩٩٤	١،١٠٠	٩٦٠٠
عمان	١٩٦٠–١٩٩٩	٩٥٠	٩٠٠٠
سنغافورة	١٩٦٧–٢٠٠٢	٢،٢٠٠	٢٥٤٠٠
مقاطعة تايوان الصينية	١٩٦٥–٢٠٠٢	١،٥٠٠	١٦٤٠٠
تايلند	١٩٦٠–١٩٩٧	٣٣٠	٢٤٠٠

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٧.

ملحوظة: اختيرت نسبة ٧ بالمائة الفاصلة لأن النمو بهذا المعدل ينتج تغييرات مهمة جدا فى الدخول والثروة: فيتضاعف الدخل فى كل عقد بنسبة ٧ بالمائة.

[1] بدولارات الولايات المتحدة الثابتة فى عام ٢٠٠٠.

السمات الخمس المشتركة للنمو المرتفع المستدام

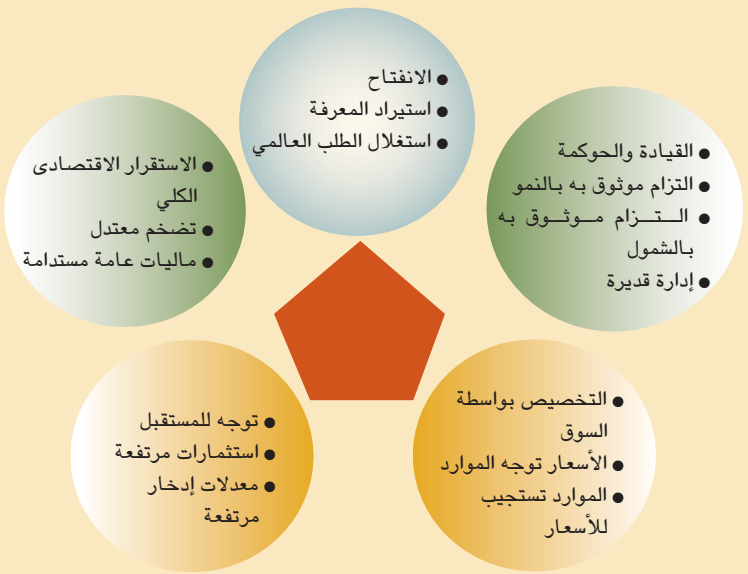

وبالإضافة إلى الانخراط فى الاقتصاد العالمي، تتقاسم تلك البلدان المرتفعة النمو سمات مهمة أخرى. لقد ساعدها الاستقرار الاقتصادى الكلي– الذى يتضمن تضخما منخفضا نسبيا وتجنب الديون المفرطة– على التغلب على الصدمات الاقتصادية وآفاق الاستثمار غير المتيقن. وكانت سياساتها الاقتصادية واختياراتها الجمعية متوجهة نحو المستقبل، مما ساعدها على إنجاز معدلات استثمار وإدخار مرتفعة.

كما اعتمدت هذه البلدان الثلاث عشرة على الأسواق، بما فى ذلك حراكية العمالة، فى تخصيص الموارد. وشكلت القيادة القوية– فى شكل الأفراد أو الأحزاب أو النظم السياسية– توافق آراء حول أهداف النمو والتنمية، وكفلت أن تكون العملية جامعة ونزيهة من حيث الفرص.

المرتفع المستدام

كيف فعلت ذلك؟

استمر ستة من الاقتصادات – إقليم هونغ كونغ الإدارى الخاص التابع للصين، واليابان، وكوريا، ومالطا وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية – فى النمو باتجاه الوصول إلى مستويات الدخل المرتفع. غير أن العديد منها فقد الزخم قبل اللحاق بالدول الصناعية. وكان أكثر النماذج لفتا للانتباه هو البرازيل (انظر الإطار التالي).

وليس من السهل – أو الشائع – لبلدان الدخل المتوسط أن تصل إلى الدخل المرتفع. والأولوية الأولى بالنسبة لصناع السياسات هى توقع هذا الانتقال والمطالب الجديدة المترتبة عليه.

فكوريا، مثلا، غيرت سياساتها واستثماراتها العامة فى الثمانينيات والتسعينيات للمساعدة فى تطوير الاقتصاد من التصنيع الكثيف العمالة إلى اقتصاد أكثر كثافة فى استخدام المعرفة ورأس المال.

والأولوية الثانية للبلدان هى أن تتخلى عن بعض من سياساتها الأسبق، حتى الناجحة منها. فسنغافورة، مثلا، استجابت للظروف الاقتصادية المتطورة فى البلاد والخارج بواسطة السماح للتصنيع الكثيف العمالة بالانتقال إلى أماكن أخرى فى منطقة العمالة فيها أرخص. بل إنها قامت بإدارة مناطق اقتصادية خاصة فى الصين والهند.

تباطؤ البرازيل

بدأت البرازيل، وهى واحدة من أول البلدان التى أنجزت نموا مرتفعا مستداما، فى التباطؤ فى عام ١٩٨٠. فقد عانت البلاد من تضخم وعبء دين ثقيل من جراء صدمة النفط فى ١٩٧٣.

وبدلا من السعى إلى توسيع صادراتها، فإنها انكفأت على نفسها فى عام ١٩٧٤ ومدت نطاق سياسة حماية الصناعات المحلية المشتغلة بالتصنيع الخفيف إلى الصناعات الثقيلة وإنتاج السلع الرأسمالية.

وارتفع سعر صرف العملة البرازيلية بشكل مشهود وخسر مصدروها الأرض التى كانوا قد اكتسبوها فى عقود سابقة. وعندما انخفضت أسعار الفائدة الدولارية بشدة فى عام ١٩٧٩، سقطت البرازيل فى هوة أزمة ديون احتاجت أكثر من عقد للخروج منها.

تحديات عالمية جديدة

يتعين على البلدان التى تشرع فى استراتيجية لتحقيق نمو مرتفع فى الوقت الحالى أن تتغلب على بعض الاتجاهات العالمية التى لم تواجهها أسلافها. ومن بين ذلك الاحترار العالمي؛ انخفاض أسعار السلع المصنعة نسبيا وارتفاع أسعار السلع الأساسية نسبيا، بما فى ذلك الطاقة؛ وتضخم السخط بشأن العولمة فى الاقتصادات المتقدمة وبعض الاقتصادات النامية؛ وتقدم سكان العالم فى السن، حتى مع كفاح البلدان الأفقر لمواجهة « التضخم الشبابي»؛ والتناقض المتنامى بين المشاكل العالمية– فى الاقتصاد والصحة وتغير المناخ ومجالات أخرى– وبين التنسيق السيئ للاستجابات الدولية.

ولكن، مهما كانت التحديات، تظل قوة الاقتصاد العالمى ضرورية للنمو السريع فى البلدان النامية.

البلدان النامية تحتاج إلى نمو قوى لملاحقة البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى

(معدل النمو المطلوب لإنجاز مستوى مماثل من نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى قبل عام ٢٠٥٠[١])

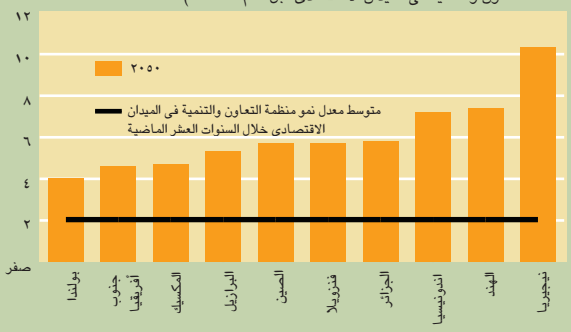

المصدر: البنك الدولى، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٧.

(١) بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ٣٠٨٩٧ دولارا فى عام ٢٠٠٦. وبافتراض استمراره فى النمو بالاتجاه التاريخى البالغ ٢,٠٤ بالمائة سنويا، فإنه سيصبح ٧٥١٣٠ دولارا فى خلال ٥٠ سنة.

من إعداد ناتالى راميريز – جومينا وجاير رودريغيز بازيل استنادا إلى تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الجامعة الذى نشره البنك الدولى فى عام ٢٠٠٨، من أجل لجنة النمو والتنمية. ويمكن الاطلاع على التقرير على الموقع www.growthcommission.org